المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 29-03-2006 العـــدد : 9983
الصفحـات : 9 المسلسل : 39

توقع تأثير الانضمام لمنظمة التجارة وانشاء مدينة الملك عبد الله على الوظائف ودور المرأة

أكاديميون وخبراء: الاقتصاد يقود الانفتاح في السعودية

جدة: محمد جزائري

بينما كان المشاركون من مختلف أنحاء العالم في منتدى جدة الاقتصادي أواسط الشهر الماضي يعدون حقائبهم لمغادرة السعودية، كان هناك وفد من سيدات الأعمال السعوديات يحزمن حقائبهن رغبة في بداية جولة لهونج كونج وأخرى إلى العاصمة الإيطالية روما للتبادل الاقتصادي والثقافي. في السعودية حراك مدني داخلي، وانفتاح خارجي ركيزته الاقتصاد. فبداية تقلد الملك عبدالله بن عبدالعزيز مقاليد الحكم، شهد قيامه بجولة طويلة على عواصم شرق آسيا، وتبعت الجولة بفترة وجيزة زيارة للرئيس الفرنسي جاك شيراك للعاصمة الرياض، يرافقه وفد مكون من 120 رجل أعمال فرنسي.

اما فيما يخص الحراك الداخلي، فليس اقرب الى الاذهان من مشاركة المرأة في انتخابات الغرف التجارية التي بدأت من مدينة جدة، على الرغم من عدم منح المرأة حتى الآن حق التصويت في الانتخابات البلدية، وهي أول انتخابات سعودية من نوعها. وتقول الدكتورة وفاء الرشيد المتخصصة في السياسة، وإحدى اعضاء الوفد المرافق للملك عبد الله في جولته الشرق آسيوية «الاقتصاد اليوم، أصبح المحرك الاساسي في الساحة للدفع نحو مناخ حر ومنفتح. ما سيفرض على الحكومات تغيرات جذرية في الاولويات. الفجوة بدت واضحة بين ما يبذل في خارج البلاد من جهود لتعزيز الانفتاح وبين ما نعيشه بالداخل من تغيرات على أرض الواقع». وتضيف الرشيد «الا أنني مع ذلك اتفاءل بوجود الحراك القائم في الساحة السعودية. وهو واقع كان البعض لا يعترف بوجوده. مما أعطى الزمام للاقتصاد لانه هو العامل المشترك واللغة المفهومة لدى التيارات باختلاف توجهاتها مما يوفر على الحكومات القليل من المواجهة».

وفي ذات السياق، يضيف الكاتب السعودي الدكتور عبد المحسن هلال أن «الاقتصاد بات يقود العالم بأكمله للانفتاح وليس السعودية فقط. النظرية الحديثة اليوم في عصر العولمة ملخصها في كلمتين «ابحث عن الاقتصاد». غير أن التحرك الاقتصادي لابد أن يرافقه عوامل أخرى مساعدة».

واذا كان أواخر العام الماضي حمل أنباءاً تدعو لتفاؤل السعوديين بانضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية، فأوائل العام الحالي حمل خبراً آخر يفيد بانشاء مدينة الملك عبد الله الاقتصادية بميزانية ضخمة بلغت 26 مليار دولار.

وتعتبر الدكتورة أميرة كشغري الكاتبة والاكاديمية أن انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية سيكون له أثر اجتماعي واضح وسيفرض «التعامل بايجابية مع الواقع الحقيقي بعيداً عن الاسلوب الانشائي في مثل هذه الموضوعات».

وتضيف «لو اخذنا المرأة على سبيل المثال، سنجد انها دائماً ما تعاني من هالة تحيط بظروف عملها ونوعيته. والسبب في ظني ان كثير من الطروحات في هذا المجال تعود إلى المقارنات غير الصحيحة بين المرأة في بلادنا والمرأة في الغرب. وكثيرون يعتقدون أن اي تغير هو محاولة لتقليد الغرب، بينما واقع الحال هو ما يفرض هذه الطبيعة المتغيرة. فالاحصائيات هي ما تفيد بان نسبة الخريجات من الجامعات تفوق نسبة الفتيان، والواقع ايضاً هو من يظهر نجاحات وبزوغ نجم سيدات اعمال على مستوى مرموق. أعتقد أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وانشاء مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، سيكون لها أثر واضح في ايجاد الوظائف بالدرجة الاولى، والاعتراف بدور أكبر للنساء في هذا الحراك العملي».

يذكر أن مجلس الوزراء السعودي أقر في مايو (أيار) 2004 عمل المرأة في النشاطات الاقتصادية وفق طبيعتها وبما يتماشى مع الشريعة الإسلامية، وخصص نظام العمل الجديد 9 اجراءات لتوسيع فرص ومجالات عمل المرأة السعودية وهي:

- على الجهات الحكومية التي تصدر تراخيص لمزاولة الانشطة

المصـــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 29-03-2006
الصفحـات : 9
العـــدد : 9983
المسلسل : 39

الاقتصادية ـ كل جهة في مجال اختصاصها ـ استقبال طلبات النساء لاستخراج التراخيص اللازمة لمزاولة تلك الانشطة التي تمنحها هذه الجهات واصدارها وفقا للانظمة والضوابط الشرعية.

- على جميع الجهات الحكومية التي تقدم خدمات ذات علاقة بالمرأة انشاء وحدات واقسام نسائية ـ بحسب ما تقتضيه حاجة العمل فيها وطبيعته ـ خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ صدور هذا القرار.

- على مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية تشكيل لجنة نسائية من ذوات الخبرة والكفاية، تتولى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتشجيع منشآت القطاع الاهلي على ايجاد انشطة ومجالات عمل للمرأة السعودية دون ان يؤدي ذلك الى فتح ثغرة لاستقدام عمالة نسائية وافدة، وتهيئة فرص اعداد السعوديات وتاهيلهن وتدريبهن للعمل في تلك الانشطة والمجالات، وتوفير الدعم المادي والمعنوي اللازم لقيامها، على ان تسهم الجهات الحكومية ـ كل جهة بحسب اختصاصها ـ في تحقيق ذلك.

- على الجهات ذات العلاقة تخصيص اراض او مناطق داخل حدود المدن، وتهيئتها لاقامة مشروعات صناعية تعمل فيها نساء.

- على صندوق تنمية الموارد البشرية ان يولي اهمية خاصة لتدريب النساء السعوديات وتوظيفهن ضمن خططه وبرامجه.

- على وزارة العمل التنسيق مع وزارة الخدمة المدنية ووزارة الشؤون الاجتماعية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ اسلوب العمل عن بُعد كاحد المجالات الجديدة التي يمكن ان تعمل من خلالها المرأة، وتنفيذ برنامج الاسر المنتجة، وتوفير الدعم اللازم لانجاحهما.

- على وزارة العمل بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الخدمة المدنية وضع خطة وطنية متكاملة للقوى العاملة النسائية السعودية، تحدد الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة النسائية في مختلف التخصصات خلال سنة من تاريخ صدور هذا القرار.

- قصر العمل في محلات بيع المستلزمات النسائية الخاصة على المرأة السعودية، وعلى وزارة العمل وضع جدول زمني لتنفيذ ذلك ومتابعته.

- على وزارة العمل ووزارة التجارة والصناعة ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية دراسة اجازة الامومة للمرأة العاملة، المنظر في مدها بما يعطي حافزا وميزة اضافية للمرأة وبما لا يؤثر على الرغبة في توظيفها.

فيما اكد تقرير حكومي أن مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل ما تزال محدودة، حيث لم تتجاوز 14 في المائة من مجموع قوة العمل السعودي، بالإضافة إلى اقتصار مشاركة المرأة بوظائف قطاعي التعليم والصحة، وبالتالي ابتعادها عن النشاطات الإنتاجية المهمة كتقنية المعلومات والاتصالات والتجارة والمصارف.

لذلك اصدر مجلس الوزراء في اغسطس (آب) 2005، قرارا بشأن تراخيص تشغيل النساء في اقسام وفروع المنشآت الخاصة وتطبيق ضوابط تشغيلهن بأجر لدى الغير، محددا الحالات التي لا يلزم فيها حصول المنشآت الخاصة على تراخيص لتشغيل النساء بها، مؤكدا على اختصاص وزارة العمل بتطبيق ضوابط تشغيل النساء بأجر من قبل اصحاب الاعمال.

وتضمن القرار: لا يلزم حصول المنشأة الاهلية ـ المرخص لها بمزاولة اي من الانشطة الاقتصادية ـ على ترخيص لتشغيل النساء في قسم خاص بهن ما دام ان هذا القسم جزء من المنشأة المرخص لها ولا يشكل فرعا قائما بذاته. واذا رغبت المنشآت المرخص لها في فتح فرع مستقل تعمل به نساء، فإن الامر يتطلب الحصول على موافقة الجهة التي رخصت للمنشأة ابتداء، وذلك وفقا للانظمة المرعية. وشمل القرار ان وزارة العمل هي الجهة صاحبة الاختصاص في تطبيق ضوابط تشغيل النساء كتجيرات لدى اصحاب العمل باعتبارها الجهة المعنية بتطبيق نظام العمل، والمتضمنة في الفصل العاشر من الاحكام المنظمة لذلك، ومنها ما يتعلق بعدم اختلاطهن بالرجال في اماكن العمل وما يتبعها من مرافق وغيرها، وعلى الجهات الحكومية الاخرى التي يكون لديها ملحوظات تتعلق بتشغيل النساء لدى اي منشأة اهلية ابلاغ وزارة العمل للتعامل معها وفقا للاحكام والضوابط المنظمة لذلك.

ولكن هل الاقتصادات بات ينوب عن السياسة في وضع آلية الانفتاح؟ الدكتورة وفاء الرشيد ترى أن «اكبر اقتصادات العالم اليوم هي اكثرها تمكن سياسي، وحتى الحروب اليوم اصبحت اقتصادات جاهزة، فادوات حكم الشعوب تغيرت، والاقتصاد رغم صعوبة فصله عن السياسة، الا انه يظل الوجه الحسن لها. فمن المسلم فيه اليوم ان الانفتاح خيار سعودي لا رجوع عنه». ويؤيدها في ذلك الدكتور هلال الذي يؤكد على ان الاقتصاد يقود التغيرات السياسية في اكثر من اتجاه. وتقول سيدة الاعمال السعودية عالية باناجة «الاكيد أن الاقتصاد القوي احد اهم ادوات التغيير والتطوير في المجتمعات الحديثة. ولكن يجب التنبيه الى أن اثر هذه الحركة الاقتصادية المنفتحة غالباً ما ستظهر في الجيل القادم وليس الحالي. فالتغيير سيأخذ وقتاً ولن يكون سريعاً ومباغتاً».

وتضيف «انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية يجب ان يكون مناسبة لإزالة المعوقات القانونية الكثيرة في هذا المجال. ولا ننسى ان نشير الى أن المنتديات الاقتصادية التي تقام الآن في السعودية تقوم بدور جيد في تبني الرؤى المتقدمة والمنفتحة على الآخر». أما رجل الأعمال سعد الرصيص وعضو الغرفة التجارية الصناعية في الرياض فيعزو هذا الانفتاح المطرد الى «الملك عبد الله الذي يقود الجولات ذات البعد الاقتصادي المميز، اضافة الى قرارت المجلس الاقتصادي، وهيئة الاستثمار التي تدفع باتجاه استثمار السعوديين لأموالهم داخل البلاد بدلا من الخارج».

المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 29-03-2006 العـــدد : 9983
الصفحـات : 9 المسلسل : 39

ويزيد الرصيص «المرحلة المقبلة يجب أن ينظر لها على أنها فرصة مهمة لدخول أسواق كبيرة. مما سيفيد في تنويع كثير من النشاطات وفرص العمل، خصوصاً المتعلق منها بالشق النسائي، الذي سيتواءم مع النظرة الداعمة لهذه الاتجاه من قبل وزارة العمل».

ويضيف «المراة السعودية اليوم استطاعت أن تقدم نفسها بصورة حضارية من خلال مشاركتها في الوفود التجارية، والمنتديات الاقتصادية، ومن خلال عضويتها ايضاً في الغرف التجارية».

السعودية اليوم تعيش مرحلة طفرة اقتصادية جديدة، ومحاولتها جادة للحاق بقطار العولمة الذي لا يهدئ من سرعته في انتظار صعود الركاب. والسعودية بحسب المراقبون الذين تحدثوا لـ«الشرق الاوسط» تنتظرها تحديات كبيرة في مجالات عدة متعلقة بالواقع الاقتصادي مثل تطوير وايجاد نظم تجارية جديدة، ونظم قضائية، ومحاكم تجارية، والقضاء على البيروقراطية في الوزارات، وفهم اجتماعي اكبر لطبيعة المتغيرات العالمية.